

الجمهورية اللبنانية

PORT OF BEIRUT



إدارة واستثمار
مرفأ بيروت

Gestion et Exploitation du
PORT DE BEYROUTH

دفتر الشروط مناقصة عامة لتلزم

أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)
في مرفأ بيروت

مناقصة رقم (...6/2023)

مناقصة عامة لتزيم أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)	
ملخص عن الصفقة	
إسم الجهة الشارعية	إدارة واستثمار مرفأ بيروت
عنوان الجهة الشارعية	الكرنتينا – مرفأ بيروت
رقم وتاريخ التسجيل	
عنوان الصفقة	أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)
موضوع الصفقة	تصنيع مكاتب مسبقة الصنع توريدها وتركيبها في الموقع المحدد داخل حرم المرفأ
طريقة التزيم	مناقصة عمومية
نوع التزيم	أشغال
مدة صلاحية العرض ⁱ	45 يوماً خمسة و أربعون يوماً / المادة. 22 من ق.ش.ع
ضمان العرض ⁱⁱ	\$ 600 ستة مائة دولاراً أميركي / المادة. 34 من ق.ش.ع
مدة صلاحية ضمان العرض ⁱⁱⁱ	75 يوماً خمسة وسبعون يوماً / المادة. 34 من ق.ش.ع
ضمان حسن التنفيذ ^{iv}	10% من قيمة العقد / المادة. 35 من ق.ش.ع
الإرساء	السعر الأدنى الإجمالي وخبرات الشركة من الناحية التنفيذية لمشاريع مماثلة في الحجم والطريقة الفنية .
مكان استلام دفتر الشروط	مبنى إدارة واستثمار مرفأ بيروت – الإدارة العامة – الطابق الخامس مصلحة الديوان
مكان تقديم العروض	مبنى إدارة واستثمار مرفأ بيروت – الإدارة العامة – الطابق الخامس مصلحة الديوان
مكان تقييم العروض	مبنى إدارة واستثمار مرفأ بيروت – الإدارة العامة قاعة فض العروض
مدة التنفيذ	60 يوماً مع أيام الأعياد والعطل الرسمية
عملة العقد	الدولار الأميركي
دفع قيمة العقد ¹	نقداً بالدولار الأميركي من صندوق الخزينة في مرفأ بيروت / المادة. 37 من ق.ش.ع

دفتر شروط خاص لتأمين أعمال شراء

أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)

المادة 1: تحديد الصفقة وموضوعها

1. تجري إدارة واستثمار مرفأ بيروت وفقاً لأحكام قانون الشراء العام وبطريقة الظرف المختوم مناقصة عمومية لتلزم تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع **Prefabricated Offices** وذلك بهدف الحاجة الى تأمين مكاتب للموظفين والعمال داخل حرم المرفأ وكذلك مكاتب للحرس الأمني من موظفي المرفأ على مداخل حرم المرفأ , وفق الشروط المبينة في هذا الدفتر وفي لائحة المواصفات المرفقة . (ملحق رقم 1) والتي تؤول جميعها وحدة كاملة لا تتجزأ من العقد .
2. عند التعارض بين أحكام دفتر الشروط هذا وأحكام قانون الشراء العام تطبق أحكام قانون الشراء العام.
3. تتم الدعوة الى هذا التلزم عبر الإعلان على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الالكتروني الخاص مرفأ بيروت www.portdebeyrouth.com
4. تتم الدعوة الى هذا التلزم من شركات مختصة بطريقة مباشرة ويُنشر على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.
5. مرفقات دفتر الشروط

الملحق رقم 1: مواصفات الفنية الملزمة في عملية تصنيع المكاتب والخرائط
الملحق رقم 2: مستند التصريح/التعهد
الملحق رقم 3 : مستند تصريح النزاهة
الملحق رقم 4: نموذج ضمان العرض
الملحق رقم 5: جدول الأسعار

6. يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا والحصول على نسخة منه من مبنى إدارة واستثمار مرفأ بيروت - الكرنطينا وذلك بعد دفع بدل قيمته **\$ 200 مائتين دولار أميركي** يدفع على صندوق الخزينة الخاص بمرفأ بيروت , كما يُنشر على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.
7. يُطبق على دفتر الشروط هذا أحكام قانون الشراء العام والأنظمة الأخرى المرعية الإجراء.

المادة 2: المعارضون المسموح لهم الاشتراك بهذه الصفقة

يسمح للاشتراك بهذه الصفقة فقط شركات مؤهلة ولديها القدرة والخبرة في تصنيع تجهيز وتركيب المكاتب الجاهزة والبيوت المسبقة التصنيع ولديها القدرة على تأمينها بالموصفات والوقت والسعر المناسب.

كما تتوافر لديهم الشروط الإدارية المطلوبة تبعاً للمادة الرابعة من هذا دفتر الشروط

المادة 3: طريقة التلزم والإرساء

1. يجري التلزم بطريقة المناقصة على أساس تقديم السعر حسب المواصفات المطلوبة المرفقة بدفتر الشروط (ملحق رقم 1)
2. يسند التلزم مؤقتاً الى العارض المقبول شكلاً والذي قدم السعر الأدنى الإجمالي وخبرات الشركة من الناحية التنفيذية لمشاريع مماثلة في التنفيذ والطريقة الفنية.
3. إذا تساوت الأسعار بين العارضين (بعد إعطاء السلع اللبنانية أفضلية 10 بالمئة المذكورة في المادة (14) أدناه أعيدت الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملزم المؤقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية .

المادة 4: شروط مشاركة العارضين

- يحق الاشتراك في هذه الصفقة لكل شخص معنوي تتوافر فيه الشروط التالية:
1. يقدم العارض بصورة واضحة وجليّة جداً من دون أي شطب أو حك أو تطريس.
 2. يصرح العارض في عرضه أنه اطلع على دفتر الشروط الخاص هذا والمستندات المتممة له وأخذ نسخة عنه؛ وأنه يقبل الشروط المبينة فيه ويتعهد التقيد بها وتنفيذها جميعها من دون أي نوع من أنواع التحفظ أو الاستدراك وأنه يقدم عرضه على هذا الأساس ويلصق على التصريح طابع مالية بقيمة خمسين ألف ليرة لبنانية تغطي المستندات كافة صورة التصريح مرفقة بهذا الدفتر. (الملحق رقم 2)
 3. يرفض كل عرض يشتمل على أي تحفظ أو استدراك.
 4. يحدّد العارض في عرضه عنواناً واضحاً له ومكاناً لإقامته لكي يتم إبلاغه ما يجب إبلاغه إياه بالسرعة الممكنة.

طريقة تنظيم العرض وتقديمه

أولاً: الغلاف رقم (1) الوثائق والمستندات الإدارية
أ- الشروط العامة الموحدة:

1. كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقعاً وممهوراً من العارض مع طوابع بقيمة 50,000 ل.ل. ويتضمن التعهد، تأكيد العارض لالتزامه بالسعر وبصلاحية العرض (الملحق رقم 2).
 2. إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض، تُبين توقيع المفوض قانوناً بالتوقيع على العرض.
 3. التفويض القانوني اذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدّق لدى الكاتب بالعدل.
 4. سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو "من يمثله قانوناً" لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزم، خالٍ من أي حكم شائن.
 5. عقد الشراكة مصدق لدى الكاتب بالعدل في حال توجبه، والمُحدد في المادة (6) من هذا الدفتر.
 6. شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاضعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل اذا لم يكن خاضعاً، وفي هذه الحالة يلتزم العارض بسعره وان أصبح مسجلاً في فترة التنفيذ.
 7. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية – مديرية الواردات.
 8. براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التلزم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق وترفض كل إفادة يُذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".
 9. إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن: المؤسسين، الأعضاء، المساهمين، المفوضين بالتوقيع، المدير، رأس المال، نشاط العارض، الوقوعات الجارية.
 10. إفادة صادرة عن المحكمة المختصة (السجل التجاري) تُثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
 11. ضمان العرض المحدد في المادة (8) من هذا الدفتر.
 12. مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول (الملحق رقم 3)
 13. نسخة عن الإيصال المالي المسلم له صادر عن صندوق الخزينة الخاص بمرفأ بيروت يثبت ان العارض قد دفع بدل عن دفتر الشروط هذا لقاء حصوله عليه .
- ❖ يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه (أصلية أو صور مصدقة عنها من المراجع المختصة) وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزم.

المؤهلات الفنية/التقنية/المهنية

1. إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تُثبت أن العارض يتعاطى تجارة أو صناعة المواد موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزم وصالحة للإشتراك في المناقصات في العمومية.
2. شهادة حسن تنفيذ وإنجاز لمشاريع مماثلة من حيث الحجم والنوع،
3. العرض الفني وموصفات المواد المستعملة في التصنيع وفقاً للمواصفات المطلوبة في (الملحق رقم 1)
4. تعهد من الملتزم يوضح فيه مدة التنفيذ والتسليم في الموقع

ثانياً: الغلاف رقم (2) بيان الأسعار

يُقدم العارض بياناً بالأسعار – تبعاً للمواصفات المرفقة ضمن ظرف مقفل يُدَوّن وموَقَّع من قبل العارض وفقاً (للملحق رقم 5) ويتضمن السعر الافراي والإجمالي (بالدولار الأميركي \$) مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريس أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها.

يشمل السعر الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها، وفي حال خضوع الملتزم للضريبة على قيمة الضريبة المضافة عليه أن يقدم سعره مفصلاً مع السعر الإجمالي (للفقعة) بما فيه الضريبة على القيمة المضافة. في حال الاختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

المادة 5: طلبات الاستيضاح (المادة 21 من قانون الشراء العام)

يحقّ للعارض تقديم طلب استيضاح خطّي حول دفتر الشروط خلال مهلةٍ تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض. على الإدارة الإجابة خلال مهلةٍ تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض. ويُرسَل الإيضاح خطيّاً، في الوقت عينه، من دون تحديد هويّة مُصدِر الطلب، إلى جميع العارضين الذين زوّدتهم الجهة الشارية بملفات التلزم، وتطبق أحكام المادة 21 من قانون الشراء العام

المادة 6: العروض المشتركة (المادة 23 من قانون الشراء العام)

يجوز أن يشترك في تنفيذ المشروع هذا عدة موردين أو مقدّمي خدمات أو مقاولين ممن تتوفّر فيهم الشروط الفنيّة والقانونية من قانون الشراء العام شرط أن يعيّنوا، بموجب عقد شراكة أو اتفاقية مشتركة (joint venture)، مصدق لدى الكاتب بالعدل شريكاً رئيسياً مفوضاً يمثّلهم مجتمعين بالتكافل والتضامن ويوقع باسمهم وتنصرف أعماله إليهم، على أن يكون جميع الشركاء مسؤولين دون استثناء تجاه (الجهة الشارية) بالتكافل والتضامن في موضوع تنفيذ دفتر الشروط هذا. في هذه الحالة، ... (تحديد المستندات المطلوب تقديمها من كل عارض)

المادة 7: مدة صلاحية العرض (المادة 22 من قانون الشراء العام)

1. يُحدد دفتر الشروط هذا مدة صلاحية العرض 45 يوماً خمسة وأربعون يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.
2. يمكن لإدارة مرفأ بيروت أن تطلب من العارضين، قبل انقضاء فترة صلاحية عروضهم، أن يمددوا تلك الفترة لمدة إضافية محدّدة. ويُمكن للعارض رفض ذلك الطلب من دون مصادرة ضمان عرضه.
3. على العارضين الذين يوافقون على تمديد فترة صلاحية عروضهم أن يمددوا فترة صلاحية ضمانات العروض، أو أن يُقدّموا ضمانات عروض جديدة تُغطّي فترة تمديد صلاحية العروض. ويُعتبَر العارض الذي لم يُمدّد ضمان عرضه، أو الذي لم يُقدّم ضمان عرض جديد، أنه قد رَفَضَ طلب تمديد فترة صلاحية عرضه.
4. يمكن للعارض أن يعدّل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلّمه إدارة مرفأ بيروت قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.
5. تمتد صلاحية العرض حكماً في حال تجميد الإجراءات لفترة محددة من قبل هيئة الاعتراضات وفق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام، وذلك لفترة زمنية تعادل فترة تجميد الإجراءات. وعلى العارض تمديد فترة ضمان عرضه تبعاً لذلك.

المادة 8: ضمان العرض (المادة 34 من قانون الشراء العام)

1. يُحدد ضمان العرض لهذه الصفقة بمبلغ \$ 600 ستة مائة دولار أميركي.
2. تُحدّد مدة صلاحية ضمان العرض 75 يوماً خمسة وسبعون يوماً.
3. يجدد مفعول ضمان العرض تلقائياً إلى أن يقرر إعادته إلى العارض.
4. يُعاد ضمان العرض إلى الملتزم عند تقديمه ضمان حسن التنفيذ، وإلى العارضين الذين لم يرسّ عليهم التلزم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد.

المادة 9: ضمان حسن التنفيذ (المادة 35 من قانون الشراء العام)

1. تحدد قيمة ضمان حسن التنفيذ بنسبة 10% من قيمة العقد.

2. يجب تقديم ضمان حسن التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز //15// خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد. وفي حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يُصادر ضمان العرض.
3. يبقى ضمان حسن التنفيذ مجمداً طوال مدة التلزم، ويُحسم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملتزم إلى حين إيفائه بكامل الموجبات.
4. يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملتزم بعد انتهاء مدة التلزم وإتمام الإستلام النهائي الذي يجري بعد تأكد الإدارة من أن التلزم جرى وفقاً للأصول.

المادة 10: طريقة دفع الضمانات (المادة 36 من قانون الشراء العام)

- يكون ضمان العرض كما ضمان حسن التنفيذ إما نقدياً يُدفع إلى صندوق الخزينة في مرفأ بيروت (مبنى الإدارة المالية) ، وإما بموجب كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يُبين أنه قابل للدفع نقداً غب الطلب، ويقدم ضمان العرض بإسم المشروع والرقم_أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices) رقم
- لا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي أو بإيصال مُعطى من الخزينة عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته.

المادة 11: تقديم العروض

1. يوضع العرض ضمن غلافين مختومين يتضمن الأول الوثائق والمستندات المطلوبة في البند (أولاً) من المادة الرابعة أعلاه، ويتضمن الثاني الغلاف رقم (2) بيان الأسعار كما هو مطلوب في البند (ثانياً) من المادة الرابعة أعلاه، ويذكر على ظاهر كل غلاف:

الغلاف رقم ()

- اسم العارض وختمه.
 - محتوياته
 - موضوع الصفقة
 - تاريخ جلسة التلزم.
2. يوضع الغلافان المنصوص عنهما في الفقرة (1) من هذه المادة ضمن غلاف ثالث موحد يتم الحصول عليه من قلم (مصلحة الديوان في مبنى الإدارة العامة الطابق الخامس) عند تقديم العرض مختوم ومعنون باسم (إدارة وأستثمار مرفأ بيروت – الكرنيتينا) ولا يذكر على ظاهره سوى موضوع الصفقة والتاريخ المحدد لإجرائها ليكون بالأرقام على الشكل التالي: اليوم / الشهر / السنة / الساعة، وذلك دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميزة كإسم العارض أو صفته أو عنوانه، وذلك تحت طائلة رفض العرض،

وتكون الكتابة على الغلاف الموحد بواسطة الحاسوب على ستيكرز بيضاء اللون تلصق عليه عند تقديمه إلى (الجهة الشارية).

3. ترسل العروض بواسطة البريد العام أو الخاص المغفل أو باليد مباشرة إلى إدارة وأستثمار مرفأ بيروت (مصلحة الديوان في مبنى الإدارة العامة الطابق الخامس) يُحدد الموعد النهائي لتقديم العروض وفق ما ينص عليه الإعلان المتعلق بهذه الصفقة، والمنشور على المنصة الالكترونية المركزية لهيئة الشراء العام. (يكون موعد جلسة التلزم فوراً عند انتهاء مهلة استقبال العروض).
4. تُرَوّد إدارة مرفأ بيروت العارض بإيصال يُبين فيه رقم تسلسليّ بالإضافة إلى تاريخ تسلّم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.
5. تُحافظ إدارة المرفأ على أمن العرض وسلامته وسريته، وتكفل عدم الاطلاع على محتواه إلا بعد فتحه وفقاً للأصول.
6. لا يُفتح أيّ عرض تتسلّمه الإدارة بعد الموعد النهائي لتقديم العروض، بل يُعاد مختوماً إلى العارض الذي قدّمه.
7. لا يحقّ للعارض أن يقدم أكثر من عرض واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.
8. لا يحقّ للعارض أن يقدم أكثر من عرض واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

المادة 12: فتح وتقييم العروض

1. تفتح العروض لجنة التلزم المنصوص عنها في المادة 100 من قانون الشراء العام حيث تتولى حصراً دراسة ملف التلزم وفتح وتقييم العروض وبالتالي تحديد العرض الأنسب، وذلك في جلسة علنية تعقد فور انتهاء مهلة تقديم العروض.
2. في حال التباين في الآراء بين أعضاء اللجنة، تؤخذ القرارات بأغلبية أعضائها ويُدوّن أيّ عضو مخالف أسباب مخالفته.
3. يحقّ لجميع العارضين المشاركين في عملية التلزم أو لممثليهم المفوضين وفقاً للأصول، كما يحقّ للمراقب المندوب من قبل هيئة الشراء العام حضور جلسة فتح العروض.

تُفتح العروض بحسب الآلية التالية:

1. يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عارض على حدة وإعلان اسمه ضمن المشاركين في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين.
2. يتم فض الغلاف رقم (1) (الوثائق والمستندات الإدارية المنصوص عنها في المادة الرابعة اعلاه) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهيداً لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشتراك في بيان مقارنة الأسعار.
3. يجري فض الغلاف رقم (2) (بيان الأسعار) للعارضين المقبولين شكلاً كل على حدة وإجراء العمليات الحسابية اللازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عارض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة في حال كان العارض خاضعاً لها، تمهيداً لإجراء مقارنة وإعلان اسم الملتزم المؤقت.
4. تُصحح لجنة التلزم أي أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعني بشكل فوري.
5. يمكن للجنة التلزم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة وتقييمها.
6. تُسجل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلي الجهة الشارية وهيئة الشراء العام، والعارضين وممثليهم على أن يشكل ذلك إثباتاً على حضورهم. تُدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الشراء المنصوص عليه في المادة 9 من قانون الشراء العام.
7. لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعروض المقدم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها.
8. لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين الإدارة أو لجنة التلزم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العروض المقدمة، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب استيضاح من أي عارض.

9. تُدرَج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة 9 من قانون الشراء العام.

10. في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدّمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معيّنة، يجوز للجنة التلزم الطلب خطياً من العارض المعني توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محدّدة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة 3 من البند الثاني من المادة 21 من قانون الشراء العام.

المادة 13: استبعاد العارض

تستبعد إدارة مرفأ بيروت العارض من إجراءات التلزم بسبب عرضه منافع أو من جرّاء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في إحدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة الثامنة من قانون الشراء العام.

المادة 14: حظر المفاوضات مع العارضين (المادة 56 من قانون الشراء العام)

تُحظر المفاوضات بين الإدارة أو لجنة التلزم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه ذلك العارض.

المادة 15: الأنظمة التفضيلية (المادة 16 من قانون الشراء العام)

خلافًا لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشأ وطني أفضلية بنسبة 10// عشرة بالمئة عن العروض المقدّمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكونات العرض ذات المنشأ الوطني.

المادة 16: رفع السرية المصرفية:

يُعتبر العارض فور تقديمه العرض مُلتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزم، سنداً للقرار رقم 17 تاريخ 2020/5/12 الصادر عن مجلس الوزراء.

المادة 17: إلغاء الشراء و/أو أي من إجراءاته:

يمكن للجهة للإدارة أن تلغي الشراء و/ أو أي من إجراءاته في أي وقت قبل إبلاغ الملتزم المؤقت إبرام العقد، في الحالات التي نصّت عليها المادة 25 من قانون الشراء العام

المادة 18: قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عادياً

يجوز لإدارة واستثمار مرفأ بيروت أن ترفض أي عرض إذا قرّرت أن السعر، مُقترناً بسائر العناصر المكوّنة لذلك العرض المقدم، مُنخفض انخفاضاً غير عاديّ قياساً إلى موضوع الشراء وقيّمته التقديرية وتُطبق أحكام المادة 27 من قانون الشراء العام في هذا الشأن.

المادة 19: قواعد قبول العرض الفائز (أو التلزم المؤقت) وبدء تنفيذ العقد:

1. تقبل الإدارة العرض المقدم الفائز وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة 24 من قانون الشراء العام.
2. بعد التأكد من العرض الفائز تُبلغ إدارة مرفأ بيروت العارض الذي قدّم ذلك العرض، كما تنشر بالتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (اللتزم المؤقت) والذي يدخل حيّز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمّن على الأقلّ، المعلومات التالية:
 - اسم وعنوان العارض الذي قدّم العرض الفائز (الملتزم المؤقت)؛
 - قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تمّ تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى؛
 - مدة فترة التجميد بحسب هذه الفقرة.
3. فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدّى //15// خمسة عشر يوماً.
4. يوقع المرجع الصالح لدى إدارة مرفأ بيروت العقد خلال مهلة //15// خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملتزم المؤقت. يمكن أن تُمدّد هذه المهلة إلى //30// ثلاثين يوماً في حالات معيّنة تحدّد من قبل المرجع الصالح.
5. يبدأ نفاذ العقد عندما يوقع الملتزم المؤقت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.
6. لا تتخذ سلطة التعاقد ولا الملتزم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ موضوع الصفقة خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العارض المعني باللتزم المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.
7. في حال تمنّع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، تُصادر إدارة مرفأ بيروت ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للإدارة أن تُلغي الصفقة أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة

وفقاً للمعايير والاجراءات المحددة في هذا القانون وفي ملفات التلزم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول. تُطبّق أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات اللازمة.

الأحكام خاصة بالعقد وتنفيذ الإلتزام

المادة 20: دفع الطوابع والرسوم

- ان كافة الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الإلتزام هي على عاتق الملتزم بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.
- يُسَدّد الملتزم رسم الطابع المالي البالغ /4/ بالآلف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ ابلاغ الملتزم تصديق الصفقة، و/4/ بالآلف عند تسديد قيمة العقد.
- كما يتوجب على المتعهد تأمين التصاريح له ولعماله ولآلياته لدخول المرفأ على نفقته الخاصة.

المادة 21: مدة التنفيذ

بموضوع هذه الصفقة ان مدة التنفيذ المطلوبة وتسليم المكاتب بالموقع .

هي 60 يوماً مع أيام الأعياد والعطل الرسمية

على ان يراعى في ذلك قواعد قانون الشراء العام وتطبق احكام المادة 28 من دفتر الشروط هذا في حال الاخلال بالمدة المتفق عليها للتنفيذ .

المادة 22: قيمة العقد وشروط تعديلها (المادة 29 من قانون الشراء العام)

1. تكون البدلات المنقّ عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محدّدة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التي نصّت عليها المادة 29 من قانون الشراء العام.
2. تُراعى شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة 26 من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

المادة 23: تنفيذ العقد والاستلام (المادة 32 من قانون الشراء العام)

1. تُستلم الأشغال لجنة الاستلام المنصوص عليها في المادة 101 من قانون الشراء العام وتُقدّم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملتزم.
2. يجري الاستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً .

3. بحسب هذه الصفقة , يتم الاستلام المؤقت (وبعد اعداد الملزّم كتاب بالاستلام المؤقت للمكاتب ويتم تقديمه للجنة الاشراف) مباشرة عند توريد وتسليم المكاتب المسبقة التصنيع موضوع أصفقة , على الموقع بالمكان الذي تحدده الإدارة وبعد التأكد منها من قبل لجنة الاشراف والتوقيع على الكتاب المسلم من الملزّم .
4. يتم الاستلام النهائي للاعمال والمكاتب المسبقة الصنع بعد مرور أسبوع من الاستلام المؤقت والتأكد من لجنة الاشراف بجهوزية المكاتب وكافة الاكسسوارات المطلوبة .
5. تدفع كافة الكشوفات تبعاً للمادة 26 من دفتر الشروط وتراعي احكام قانون الشراء العام , حيث يتم حسم قيمة 10 % من الكشوفات كتوقيفات عشرية وتسدد بعد الاستلام النهائي .
6. يجري الاستلام وفقاً لأحكام المادة 101 من قانون الشراء العام.

المادة 24: التعاقد الثانوي (المادة 30 من قانون الشراء العام)

1. يجب على الملزّم الأساسي أن يتولّى بنفسه تنفيذ العقد ويبقى مسؤولاً تجاه سلطة التعاقد عن تنفيذ جميع بنوده وشروطه، ويمنع عليه تلزيم كامل موجباته التعاقدية لغيره.

المادة 25: الإشراف على التنفيذ والكشوفات (تطّبق أحكام المادة 31 من قانون الشراء العام)

أولاً: الإشراف:

1. يتولّى الإشراف من تُكفّله الإدارة بذلك من ذوي الاختصاص والخبرة والقدرة على متابعة العمل، من داخل الإدارة ، أو خارجها عند الاقتضاء، وعندها يجري التعاقد مع المُشرف وفق أحكام قانون الشراء العام.
2. تُوضع بنتيجة الإشراف تقارير عن سير العمل ووصف التنفيذ، وعلى المُشرف إبلاغ سلطة التعاقد بكلّ مخالفة أو تصرف غير مُنطبق على الأصول كما يدقّق في الكشوفات ويحضر عملية التسليم .
3. يحضر المُشرف الاستلام المؤقت والنهائي، ويُبدي رأيه باقتراحات الملزّم وبالتعديلات المطلوبة على الأعمال الملزّمة، ويقترح الملانم لتنفيذ العمل بطريقة أنسب، ويرفع تقريراً بذلك إلى سلطة التعاقد لتأخذ القرار المناسب.
4. يتحمّل من يتولّى الإشراف على الأعمال مسؤولية شخصية عن أيّ تقصير في الموجبات الملقاة على عاتقه بموجب هذه المادة ويَتعرّض للعقوبات المنصوص عليها في الفصل الثامن من قانون الشراء العام.

يجب أن يُحدّد في شروط العقد ما يلي:

- 1) يجب على الملتزم تقديم كشوفات لاعمال الصفقة وذلك حسب مستويات التنفيذ للاعمال المتفق عليها في موضوع هذه الصفقة يتم تقديم كشوفات كالآتي :
 - أ. يتم دفع 20 % من قيمة العقد وذلك بعد تقديم الملتزم كشف يثبت به انه قد باشر بالتصنيع ونتيجة الكشف على التصنيع من قبل لجنة الاشراف المكلفة بمتابعة اعمال العقد .
 - ب. يتم دفع 30% من قيمة العقد وذلك بعد تقديم الملتزم كشف يثبت به انه قد اتم نسبة 50 % من التصنيع ونتيجة الكشف على التصنيع من قبل لجنة الاشراف .
 - ج. يتم دفع 50 % من قيمة العقد وذلك بعد الاستلام المؤقت وموافقة لجنة الاشراف على الاعمال واستلامها .
1. يجب ان لا تتعدى مدة اعداد الكشوفات اكثر من خمسة أيام من تاريخ موافقة لجنة الاشراف , وجوب تصديقها الكشوفات من قبل سلطة التعاقد؛
2. كما انه على الإدارة وبعد موافقتها على الكشوفات اصدار امر الدفع بمهلة لا تتجاوز 10 يوماً من تاريخ توقيع الكشف من قبل الإدارة.

المادة 26: الحوادث والمسؤوليات

- يتحمل الملتزم المسؤولية الكاملة عن كافة المخاطر والحوادث التي قد تصيب الغير والعاملين تحت إمرته طيلة فترة تنفيذ الأعمال، كما يعتبر مسؤولاً عن كافة الأضرار التي تلحق بمنشآت الإدارة من جراء وأثناء تنفيذ الأعمال وعليه إتخاذ كافة التدابير لمنع حدوثها.
- على الملتزم تصليح كل عطل وضرر يلحق بمنشآت الإدارة ينتج عن الأعمال التي يقوم بها.
- وفي حال المخالفة تقوم الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة وعلى نفقته وتحسم الأكلاف من قيمة ضمان حسن التنفيذ.

المادة 27: دفع قيمة العقد (المادة 37 من قانون الشراء العام)

1. تدفع قيمة العقد بعد تنفيذه بالدولار الأميركي، بحسب المادة الخامسة من قانون الشراء العام، وذلك بموجب الكشف المقدم من الملتزم وبعد التدقيق من قبل الإدارة المشرفة والموافقة عليه وموافقة الإدارة العامة يدفع نقداً على صندوق الخزينة التابع لمرفأ بيروت بعد حسم الموجبات المالية المذكورة انفاً

أ. تُحدّد شروط العقد طريقة الدفع بحسب مراحل التنفيذ أو بحسب المُنجزات، على أن تتناسب الدفعات مع المُنجزات، وعلى ألا تتجاوز تسعة أعشار المبلغ المستحق، ويبقى العشر موقوفاً في الخزينة إلى أن يتم الاستلام النهائي.

ب. تُردّ هذه التوقيفات عند الاستلام النهائي إذا كان العقد لا يحدّد مدة لضمان

المادة 28: الغرامات (المادة 38 من قانون الشراء العام)

يتوجّب على الملتزم التقيد بالمهل المحددة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه. تُفرض الغرامات بشكلٍ حكمي على الملتزم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لإثبات الضرر. وتحسب غرامة تأخير نقدية نسبتها (0.50%) من قيمة العقد عن كل يوم تأخير في انجاز الأعمال المطلوبة، ويُعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، على أن لا تزيد هذه الغرامات عن (10%) من قيمة العقد. وإذا تجاوزت غرامات التأخير النسبة المذكورة، تُطبق أحكام المادة 33 من قانون الشراء العام في هذا الشأن. وفي جميع الأحوال يُصادر ضمان حسن التنفيذ مؤقتاً الى حين تصفية الالتزام.

المادة 29: أسباب انتهاء العقد ونتائجه (المادة 33 من قانون الشراء العام)

أولاً: النكول

يُعتبر الملتزم ناكلاً إذا خالف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا، وبعد إنذاره رسمياً بوجوب التقيد بكافة موجباته من قبل سلطة التعاقد، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحدّ أدنى وخمسة عشر يوماً كحدّ أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملتزم بما طُلب إليه. وإذا اعتُبر الملتزم ناكلاً، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أيّ إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولاً) من الفقرة الرابعة من المادة 33 من قانون الشراء العام.

1- ثانياً: الإنهاء

ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أيّ إنذار في الحالتين التاليتين:

- عند وفاة الملتزم إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب مواصلة التنفيذ من قبل الورثة.
- إذا أصبح الملتزم مُفلساً أو مُعسراً أو حُلّت الشركة، وتُطبّق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعذر على الملتزم القيام بأيّ من التزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

ثالثاً: الفسخ

- 1- يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أي من الحالات التالية:
 - أ- إذا صدرَ بحقّ الملتزم حكمٌ نهائيّ بارتكاب أيّ جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء؛
 - ب- إذا تحققت أيّ حالة من الحالات المذكورة في المادة 8 من هذا القانون.
 - ج- في حال فقدان أهلية الملتزم.
- 2- إذا فُسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تُطبّق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

رابعاً: نتائج انتهاء العقد:

- 1- في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة 33 من قانون الشراء العام، أو في حال تحققت حالة إفلاس الملتزم أو إعساره، أو في حال وفاة الملتزم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُتبع فوراً، خلافاً لأي نص آخر أحكام الفقرة رابعاً من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- 2- لا يترتب أيّ تعويض عن الخدمات المُقدّمة أو الأشغال المنفّذة من قبل من يثبت قيامه بأيّ من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- 3- يُنشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني لسلطة التعاقد إن وُجد وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

المادة 30: الاقتطاع من الضمان (المادة 39 من قانون الشراء العام)

إذا ترتّب على الملتزم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، حقّ لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتزم إلى إكمال المبلغ ضمن مدّة معيّنة، فإذا لم يفعل اعتُبر ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة 33 من قانون الشراء العام.

المادة 31: الإقصاء (المادة 40 من قانون الشراء العام)

تطبق أحكام الإقصاء على الملتزم الذي يعتبر ناكلاً أو الذي يصدر بحقه حكم قضائي وفقاً لما نصت عليه المادة 40 من قانون الشراء العام.

إذا حالت ظروف استثنائية وخارجة عن ارادة الملتزم دون التسليم في المدة المُحددة، يتوجب عليه ان يعرضها فوراً وبصورة خطية على (الإدارة المعنية) والتي يعود لها وحدها الحق بتقدير الظروف لجهة قبولها أو رفضها وعلى الملتزم الرضوخ لقرارها في هذا الشأن.

المادة 33: النزاهة

تُطبق أحكام المادة 110 من قانون الشراء العام.

المادة 34: الشكوى والإعتراض

يَحَقّ لكل ذي صفة ومصلحة، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الإعتراض على أيّ إجراء أو قرار صريح أو ضمني تتّخذهُ أو تعتمدهُ أو تُطبّقهُ أيّ من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، ويكون مخالفاً لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة بالشراء العام، وتُطبق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام في هذا الشأن، على ان تتبع إجراءات الإعتراض المعمول بها لدى مجلس شوري الدولة لحين تشكيل هيئة الإعتراضات المنصوص عنها في قانون الشراء العام.

المادة 35: القضاء الصالح:

إن القضاء اللبناني وحده هو المرجع الصالح للنظر في كل خلاف يمكن أن يحصل بين الإدارة والملتزم من جراء تنفيذ هذا الإلتزام

إدارة واستثمار مرفأ بيروت
الرئيس المدير العام بالتكليف
عمر عبد الكريم عيتاني

المواصفات الفنية الملزمة في أعمال تصنيع وتوريد وشراء مكاتب جاهزة التصنيع
(prefabricate office)

شروط عامة للأعمال ومتطلباتها

لزوم المواصفات

يجب اعتبار بنود المواصفات **أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)**, تشكل وتقرأ وتفسر على أنها جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التي سيطلب من العارض الفائز المشار إليه فيما يلي بأسم " الملتزم " الدخول في الصفقة وتنفيذ الاعمال المنصوص بها .

وصف للمكتب المراد تصنيعه والمساحة

مساحة المكتب (600 سم * 300 سم) حوالي 18 م 2 مؤلف من غرفة وداخلها حمام مؤلف من كرسي ومغسلة وكامل الاكسسوارات المطلوبة (رف مرآة / علبة محارم وشطاف)

وهو تبعاً للمواصفات التالية :

1. تصنيع وتوريد مكاتب بمساحة 18 م 2 قياس 600 * 300 م ارتفاع 2.50 م
2. الهيكل الأساسي مصنوع من حديد مزيبق سمك 2 ملم خاص للسقف والاعمدة .
3. الارضية جسور حديد فارغ 10*10 سم بالاتجاهين بابعاد لا تقل عن 75 سم بين العوارض على الاتجاهين.
4. الارضية من خشب البلاي وود البحري سمك 18 ملم
5. الحوائط الداخلية الخارجية والسقف من السندويش بانل سمك 5 سم .
6. تركيب باب داخلي قياس 80*200 سم للحمام من الالمنيوم لون ابيض مع درفة الباب محشو خشب M.D.F سمك 10 ملم مع مفصلات مسكه وقفل .
7. باب خارجي قياس 100*200 سم مع مفصلات ومسكه وقفل من ساندويش بانل سمك 5 سم .
8. تركيب شباك المينيوم لون ابيض سيدم مع حاجب وسكه ودرفه منخل قياس 120*100 سم .

9. تمديد كامل قساطل للصرف الصحي وتغذية المياه بارد وسخن للحمام والمطبخ كذلك قساطل تصريف مياه السقف

10. تركيب بياض للحمام مغسلة وكروسي حمام مع كافه الاكسسوارات والسكوره .

11. تركيب مجلى ستانلس قياس 120*50 سم مع كافه التجهيزات من مهارب وسكوره وخلاط ويتم تثبيته بشاسي من الحديد .

12. تركيب سخان قياس 50 ليتر ظاهر

13. تمديدات اناره وبراييز من PVC ظاهره مع كامل الاكسسورات .

14. كامل الانارة led عبارة عن لمبة سقف عدد 2 في الغرفة قياس 20 سم

15. تركيب مروحة شفت قياس 30 سم لزوم الحمام .

16. تركيب ارضيات فنيل بلجيكي على كامل الارضيات

17. دهان حديد الغرفه طبقه أساس بحري ودهان نهائي نوع ايبوكسي لون البيض على كامل الهيكل .

18. تسكير كامل الزويا مع السقف والحوائط بزويا خاصة

ملاحظة : ملحق بالموصفات خرائط تفصيلية بالشكل والقياسات المطلوبة للمكاتب ويجب الانتباه الى انه يوجد

نوعان من المكاتب المطلوبه . والاختلاف بين النوعين فقط بعدد النوافذ

4 MAI 2023

إدارة واستثمار مرفأ بيروت

الرئيس المدير العام بالتكليف

عمر عبد الكريم عيتاني

تصريح / تعهد

للإشتراك في مناقصة عامة لتلزم أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated
Offices)

أنا الموقع ادناه.....
الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة.....
المتخذ لي محل اقامة..... منطقة.....
حي..... شارع..... ملك.....
رقم الهاتف.....، مكتب..... فاكس.....،

اعترف بانني اطلعت على دفتر الشروط المتضمن التعهد، الشروط الادارية والفنية الخاصة للإشتراك في هذا التلزم التي تسلمت نسخة عنها.

واصرح انني وبعد الاطلاع على هذه المستندات التي لا يمكن باي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة، اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبالتقيد بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

وأنتى تقدمت لهذا الإلتزام للإشتراك في مناقصة أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated
Offices)

وضمن المواصفات الملحقة بالدفتر.

كما اصرح بانني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذاً بعين الاعتبار كل شروط التلزم ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان، يتناول مالاَ عامًا.

التاريخ

ختم وتوقيع المعارض

طوابع بقيمة
خمسون ألف ليرة

الملحق رقم (3)

تصريح النزاهة

عنوان الصفقة : أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)
الجهة المتعاقدة : إدارة وأستثمار مرفأ بيروت

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة:

إسم الشركة:

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

1. ليس لنا، أو لموظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.
 2. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
 3. لم ولن نقوم، ولا أي من موظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرّقة في ما يخص عرضنا أو اقتراحنا.
 4. لم نقدم، ولا أي من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
 5. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن نكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيّاً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يؤخذ بحققنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.
- إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا للملاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ:

الختم والتوقيع

كتاب ضمان العرض

مصرف

لجانب (إدارة وأستثمار مرفأ بيروت)

الموضوع : كتاب ضمان العرض لصالحكم بقيمة / / فقط، بناء للأمر السيد.....
وذلك للإشتراك في أسعار أعمال تصنيع وتوريد مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices) رقم

.....

ان مصرفمركزه.....، الممثل بالسيد
الموقع عنه أدناه وذلك بصفته، وبناء للأمر السيد (او السادة
..... أو الشركة)،

يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أي مبلغ تطالبونه
به حتى حدود (\$600 ستة مائة دولار أميركي) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم
دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر
السيد (او السادة او الشركة) وبانه لا يحق لمصرفنا
في أي حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالاستناد الى كتاب
الضمان هذا . كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر
عنكم او عن أي مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد (او
السادة او الشركة) او عن غيره (او غيرهم او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم
بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان تعيدوه الينا
او الى ان تبلغونا اعفاءنا منه.

ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخفض المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات
المقدار.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان.

وتنفيذاً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في

المكان :

الصفة :

الاسم :

التوقيع:

المُلحق رقم (5) جدول أسعار أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)
حسب الكميات وتبعاً للمواصفات والخرائط المرفقة (الملحق رقم 1)

- مسؤولية الملزّم ان يُتم تسعيره حسب المواصفات المرفقة وتبعاً للكميات المذكورة سعر الوحدة الكاملة من المكاتب تصنيع وتوريد الى الموقع المطلوب داخل حرم المرفأ وعليه يجب ان يتم التسعير بالدولار الأميركي كتابتاً وتفقيط بالأحرف وتبعاً لاحكام قانون الشراء العام رقم 244 - 2021.
- الأعمال المطلوبة ضمن الصفقة تبعاً للمواصفات المرفقة:

البند	مواصفات الاعمال المطلوبة	الكمية	السعر الافرادي \$	السعر الإجمالي \$
1	تصنيع وتحميل وتوريد مكاتب قياس 300سم*600سم حسب المواصفات المطلوبة (خريطة رقم 101)	5	\$.....	\$.....
	تصنيع وتحميل وتوريد مكاتب قياس 300سم*600سم حسب المواصفات المطلوبة (خريطة رقم 102)	1	\$.....	\$.....
المجموع العام			\$.....	\$.....

حددت قيمة الصفقة أسعار أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)
وفقاً للجدول أعلاه : \$.....

تفقيط السعر الإجمالي بالأحرف :

فقط.....دولاراً أميركي

الضريبة على القيمة المضافة قيمتها :.....ل.ل

تفقيط بالأحرف القيمة المضافة :

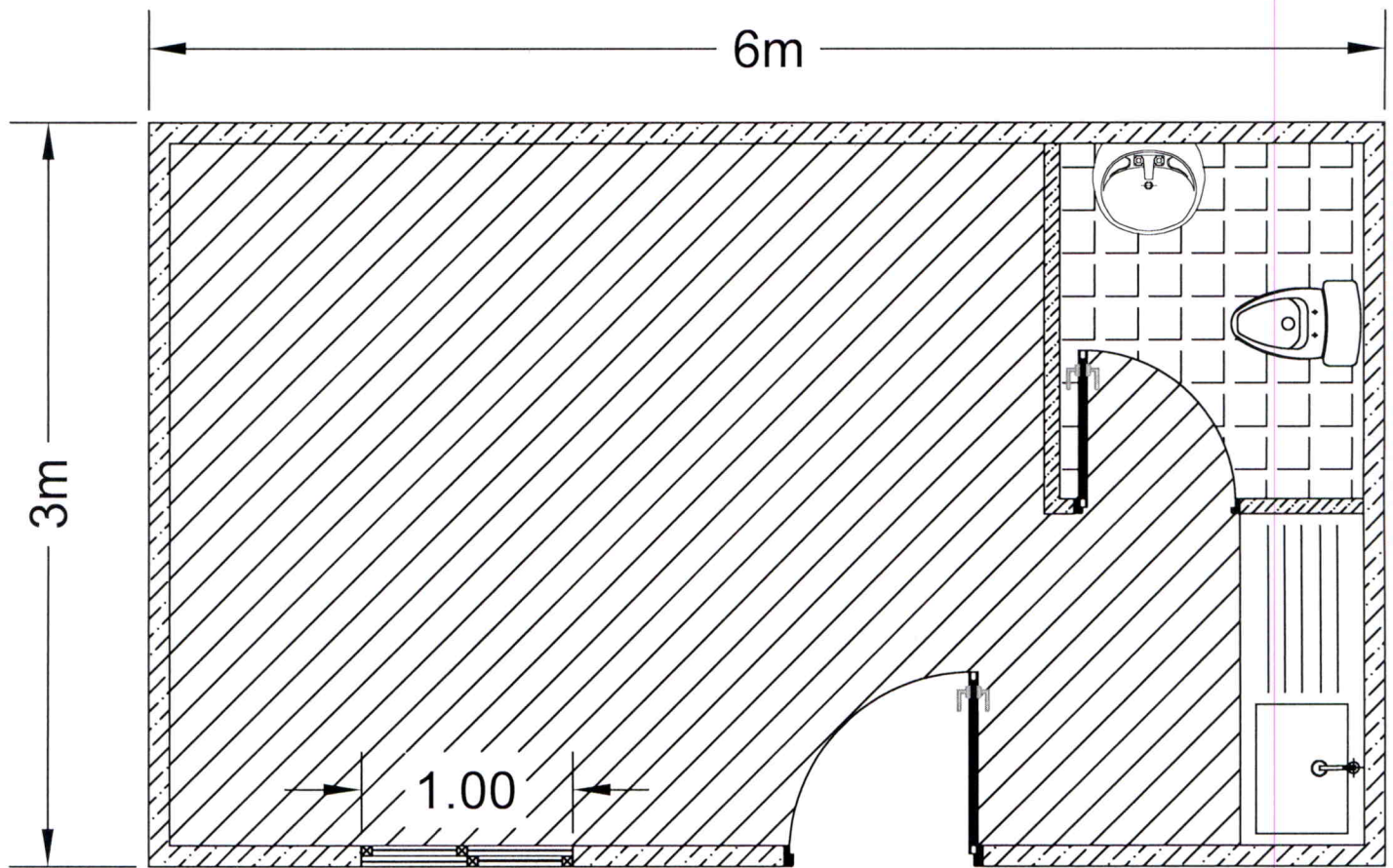
فقط.....ليرة لبنانية

التاريخ :...../...../.....

اسم وتوقيع الشركة : ختم الشركة :

الاسم :

التوقيع :



Layout sample of Prefab office (101)

Kitchenette

Bathroom

Entrance door (200x100cm)

Aluminium window (100x120cm) Qty:1

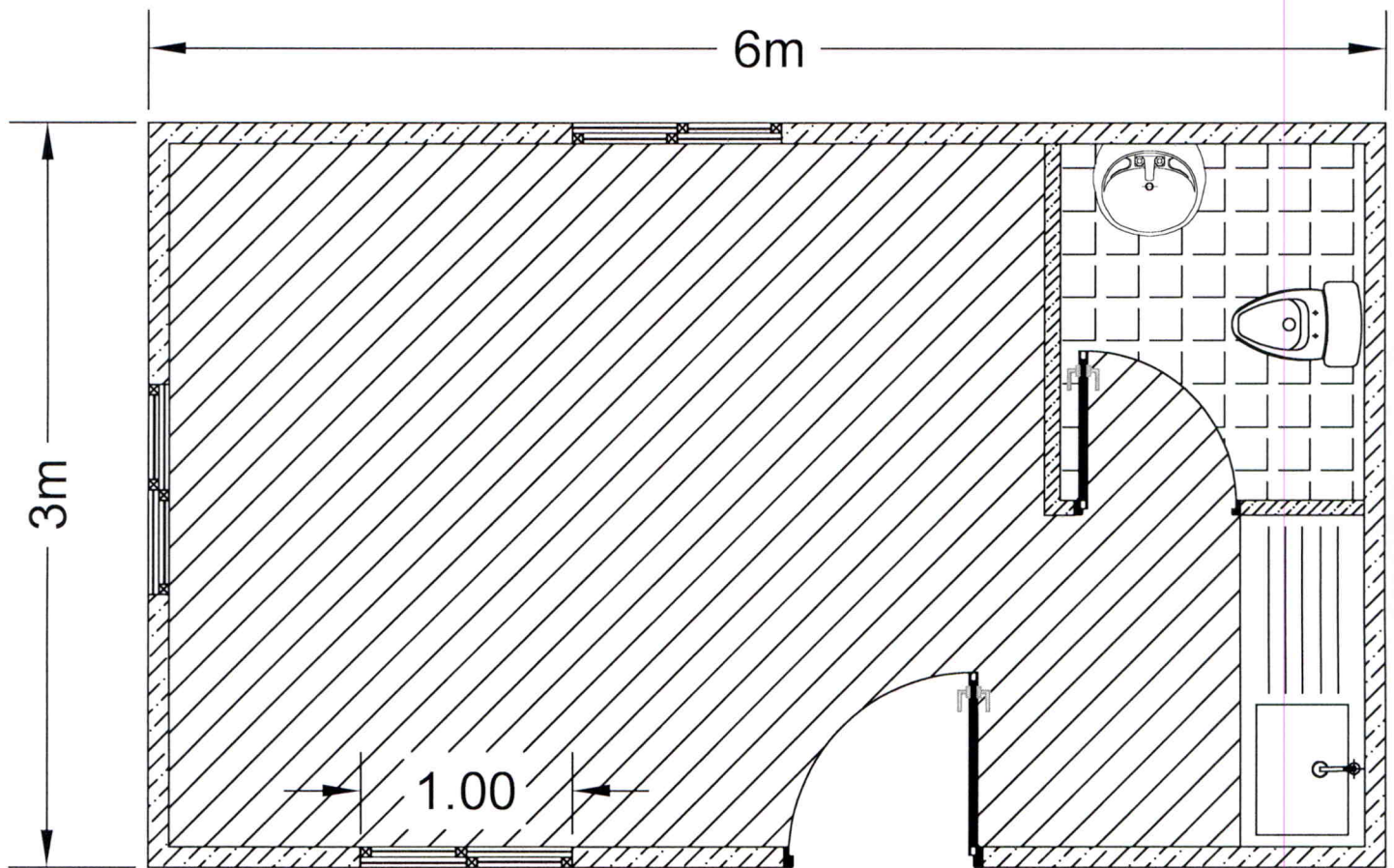
Specifications:

Room Dimensions: 6x3m

Floor: Plywood (18mm) with Vinyl

Walls and Ceiling: Sandwich Panel 5cm

Stainless Sink: 50x120 cm



Layout sample of Prefab office (102)

Kitchenette

Bathroom

Entrance door (200x100cm)

Aluminium window (100x120cm) Qty:3

Specifications:

Room Dimensions: 6x3m

Floor: Plywood (18mm) with Vinyl

Walls and Ceiling: Sandwich Panel 5cm

Stainless Sink: 50x120 cm

تصريح / تعهد

للاشتراك في عروض أسعار أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)

أنا الموقع ادناه.....
الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة.....
المتخذ لي محل إقامة.....منطقة.....
حي.....شارع.....ملك.....
رقم الهاتف.....، مكتب.....فاكس.....،

اعترف بانني اطلعت على دفتر الشروط المتضمن التعهد، الشروط الادارية والفنية الخاصة للاشتراك في هذا التلزم التي تسلمت نسخة عنها.

واصرح انني وبعد الاطلاع على هذه المستندات التي لا يمكن باي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة، اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبالتقيد بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

وأنتي تقدمت لهذا الالتزام للاشتراك بتصنيع وتوريد أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)

وضمن المواصفات الملحقة بالدفتر.

كما اصرح بانني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذاً بعين الاعتبار كل شروط التلزم ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان، يتناول مالاَ عاماً.

التاريخ

ختم وتوقيع المعارض

طوابع بقيمة
خمسون ألف ليرة

الملحق رقم (٣)

تصريح النزاهة

عنوان الصفقة : عروض أسعار أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated
Offices)

الجهة المتعاقدة : إدارة وأستثمار مرفأ بيروت

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة:

إسم الشركة:

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

١. ليس لنا، أو لموظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.
 ٢. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
 ٣. لم ولن نقوم، ولا أي من موظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرّقة في ما يخص عرضنا أو اقتراحنا.
 ٤. لم نقدم، ولا أي من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
 ٥. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن نكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أيأ كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.
- إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا للملاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ:

الختم والتوقيع

الملحق رقم (٤)

كتاب ضمان العرض

مصرف

لجانب (إدارة وأستثمار مرفأ بيروت)

الموضوع : كتاب ضمان العرض لصالحكم بقيمة / / فقط، بناء للأمر السيد.....
وذلك للإشتراك في أسعار أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices) رقم

ان مصرف مركزه.....، الممثل بالسيد
الموقع عنه أدناه وذلك بصفته، وبناء للأمر السيد (او السادة
..... أو الشركة)،

يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أي مبلغ تطالبونه
به حتى حدود (\$٦٠٠ ستة مائة دولار أميركي) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم
دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر
السيد (او السادة او الشركة) وبانه لا يحق لمصرفنا
في أي حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالاستناد الى كتاب
الضمان هذا . كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر
عنكم او عن أي مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد (او
السادة او الشركة) او عن غيره (او غيرهم او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم
بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية ونهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان تعيدوه الينا
او الى ان تبلغونا اعفاءنا منه.

ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخفض المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات
المقدار.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان.

وتنفيذاً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في

المكان :

الصفة :

الاسم :

التوقيع:

الملحق رقم (٥) جدول أسعار أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)
حسب الكميات وتبعاً للمواصفات والخرائط المرفقة (الملحق رقم ١)

- مسؤولية الملتزم ان يُتم تسعيره حسب المواصفات المرفقة وتبعاً للكميات المذكورة سعر الوحدة الكاملة من المكاتب تصنيع وتوريد الى الموقع المطلوب داخل حرم المرفأ وعليه يجب ان يتم التسعير بالدولار الأميركي كتابتاً وتفقيط بالأحرف وتبعاً لاحكام قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ - ٢٠٢١.

الأعمال المطلوبة ضمن الصفقة تبعاً للمواصفات المرفقة:

البند	مواصفات الاعمال المطلوبة	الكمية	السعر الافرادى \$	السعر الإجمالي \$
١	تصنيع وتحميل وتوريد مكاتب قياس ٣٠٠سم*٦٠٠سم حسب المواصفات المطلوبة (خريطة رقم (١٠١)	٥	\$.....	\$.....
	تصنيع وتحميل وتوريد مكاتب قياس ٣٠٠سم*٦٠٠سم حسب المواصفات المطلوبة (خريطة رقم (١٠٢)	١	\$.....	\$.....
المجموع العام				\$.....

حددت قيمة الصفقة أسعار أعمال تصنيع مكاتب مسبقة الصنع (Prefabricated Offices)
وفقاً للجدول أعلاه : \$.....

تفقيط السعر الإجمالي بالأحرف :

فقط.....دولاراً أميركي

الضريبة على القيمة المضافة قيمتها :ل.ل

تفقيط بالأحرف القيمة المضافة :

فقط.....ليرة لبنانية

التاريخ :/...../.....

اسم وتوقيع الشركة : ختم الشركة :

الاسم :

التوقيع :

